لأحزاب شيوعية أخرى، ممّا زالت في بداية طريقها لانجاز مهمّات التحرر الوطني، ان تتخلّى عن ما هو جوهري في استراتيجيتها وتكتيكها الثوريين»[٨٨]، وكأن الامر يتعلّق بخطأ في التطبيق الاشتراكي فقط!

وعلى هذا الاساس، رفض ملوح فكرة التخلّي عن اللينينية التي أقدم عليها الحزب الشيوعي الفلسطيني في مشروع البرنامج السياسي الجديد. واعتبر ان اللينينية «التطوير الابرز للماركسية، لأنها التطبيق الملموس للمنهج الماركسي على واقع روسيا، الذي أخذ صفة العالمية». كما رفض التخلّي عن المضمون الاجتماعي الطبقي لأي حزب شيوعي، حيث قال: «ان القضية الجوهرية الهامّة هنا، [هي] في ان يتمثّل الحزب، في استراتيجيته وتكتيكه، المصالح الوطنية للشعب، ويعبّر، أصدق تعبير، عن هذه المصالح؛ وهذا يفرض ان يمثّل الحزب القوى الاكثر جذرية في المجتمع؛ وهي، هنا، الطبقة العاملة (بمعزل عن حجمها العددي في مجتمعنا) وعموم الفقراء والكادحين والمحرومين والمضطهدين»، ورفض ملوح «نزعة الانغلاق الوطني والقومي نتيجة لعملية ردّة فعل ممّا يجرى في البلدان الاشتراكية»؛ وشدّد على أهمية التمسّك بـ «التضامن الاممي، أو الأممية البروليتارية، وتحديد قوى الثورة على الصعيد العالمي»؛ واعتبر ان من واجب الاحزاب «ان تعيد النظر، بصورة انتقادية، بالموقف من النضال التحرري القومي، وبتوسيع الديمقراطية الداخلية، في صفوف الحزب، في ضوء بروز قضايا جديدة تحتاج الى اعادة نظر في هذا الاستنتاج النظري، أو ذاك». ووجد ان من الاهمية بمكان ان تقوم الاحزاب الشيوعية والقوى الماركسية اللينينية بتجاوز عجزها وقصورها الكبيرين من خلال «انتاج ماركسيتها العربية، لمعالجة واقعها وواقع مجتمعها، ومهماتها، استناداً الى المنهج الماركسي ـ اللينيني الجدلي»[٨٩].

أمّا في المجال الثاني، وهو المتعلّق بالآثار السياسية للتحوّلات في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية على القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي (الهجرة، واعادة العلاقات الدبلوماسية باسرائيل، والتسوية)، فقد اتخذت «الشعبية» موقفاً نقدياً ازاء تلك التطوّرات، تفاوت في حدّته من مسؤول الى آخر. فقد انطلق د. حبش، في نقده للاتحاد السوفياتي، الى تأكيد «الصداقة مع الاتحاد السوفياتي، ونؤكد مواقفه المبدئية»، وانه «لا يضيرنا ان يكون ثمّة خلاف تكتيكي بيننا وبين الاتحاد السوفياتي في هذه النقطة، او تلك؛ لكن يضيرنا ان نختلف على المواقف المبدئية، وهذا غير حاصل الآن؛ ونحن نشعر بارتياح نتيجة لذلك». ومن على هذه القاعدة، أشار الى ان «موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل... تضرّ، موضوعياً، بقضيتنا». وموضوعياً، هنا، تعني انها بشكل غير مقصود من قبل الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة الى الانفتاح على اسرائيل، سأل د. حبش: «هل يساعد هذا الانفتاح في عزلة اسرائيل ام في فك العزلة عنها؟ وأريد ان أسأل أيضاً: أليس المطلوب، في ظل الانتفاضة ومن اجل اجبار اسرائيل على الرضوخ لارادة السلام، ان نشدّد الحصار عليها؟». وبخصوص التسوية أو المؤتمر الدولي للسلام، وجد د. حبش «ان الموقف السوفياتي قد تغيّر، في هذا المجال، باتجاه نختلف معه. فنحن نعتبر الحديث عن مؤتمر دولي فعّال بدلاً من مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، تغيّراً في الموقف السوفياتي ذا معنى؛ كما نعتبر الحديث عن المباحثات التمهيدية يحمل خط الانحدار للمفاوضات المباشرة والثنائية بعيداً من المؤتمر الدولي»[٩٠].

أمّا الامين العام المساعد للجبهة الشعبية، ابو علي مصطفى، فقد كان بالغ الحدّة في نقده لتطوّرات الموقف السوفياتي. ففي مجال الهجرة السوفياتية الى اسرائيل، اعتبر انها صفقة و«ان الذي يقطع الشك باليقين بأن هناك صفقة هو انه لم يسمع كلمة احتجاج واحدة من القيادة السوفياتية على الادارة الامريكية في ما يتعلق برفضها اعطاء تأشيرات لليهود الذين تركوا الاتحاد